@ 118 @ قال : ((فسألته عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يدري صحيحه من سقيمه وصاحب رأي فمن يسأل ؟ قال : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي)) . وذكر ابن الجوزي في الموضوعات أنه كان قدم الضعيف على القياس . بل حكى الطوفي عن التقي ابن تيميه أنه قال : اعتبرت مسند أحمد فوجدته موافقاً بشرط أبي داود . وزعم ابن حزم أن جميع الحنفية على أن مذهب إمامهم أيضاً : أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس)) انتهى . .

ثم رأيت في ((منهاج السنة)) للإمام تقي الدين بن تيميه ما نصه : ((وأما نحن فقولنا إن الحديث الضعيف خير من الرأي ، ليس المراد به الضعيف المتروك ، لكن المراد به الحين ؛ كحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ؛ وحديث إبراهيم الهجري وأمثالهما ممن يحسن الترمذي حديثه أو يصححه . وكأن الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح ، وإما ضعيف . والضعيف نوعان : ضعيف متروك ، وضعيف ليس بمتروك ؛ فتكلم أئمة الحديث بذلك الاصطلاح ، فجاء من لا يعرف إلا اصطلاح الترمذي ، فسمع قول بعض الأئمة : ((الحديث الضعيف ، أحب إلى من القياس)) فظن أنه يحتج بالحديث الذي يضعفه مثل الترمذي ، وأخذ يرجح طريقة من يرى أنه اتبع للحديث الصحيح ، وهو في ذلك من المتناقضين الذي يرجحون الشيء على ما هو أولى بالرجحان منه إن لم يكن دونه)) 1 ه . * * * .

35 - بحث الدواني في الضعيف .

قالت المحقق جلال الدين الدواني في رسالته أنموذج العلوم : ((اتفقوا على أن الحديث الضعيف ، لا تثبت به الأحكام الشرعية ، ثم ذكروا أنه يجوز ، بل يستحب ، العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال . وممن صرح به النووي في كتبه ، لا سيما كتاب ((الأذكار)) وفيه إشكال ، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة ، فإذا استحب العمل بمقتضى الحديث الضعيف ، كان ثبوته بالحديث الضعيف ،